

Distr.: General  
21 December 2017  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية  
الدورة الأولى

جنيف، ٨-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

## تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن دورته الأولى

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة الممتدة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-23061(A)



\* 1 7 2 3 0 6 1 \*

## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	مقدمة	
٣	.....	الإجراء الذي اتخذته فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية	أولاً -
٣	.....	ألف - تمويل التنمية: القضايا المطروحة فيما يتعلق بتعبئة الموارد العامة المحلية والتعاون الإنمائي الدولي .	
٧	.....	باء - الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية	
٧	.....	موجز الرئيس	ثانياً -
٧	.....	ألف - الجلسة العامة الافتتاحية	
١٠	.....	باء - تمويل التنمية: قضايا مطروحة في مجال تعبئة الموارد العامة المحلية والتعاون الإنمائي الدولي	
١٩	.....	المسائل التنظيمية	ثالثاً -
١٩	.....	ألف - انتخاب أعضاء المكتب	
١٩	.....	باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	
٢٠	.....	جيم - اعتماد تقرير الاجتماع	
			المرفقات
٢١	.....	موضوع الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية والأسئلة الإرشادية ذات الصلة	الأول -
٢٢	.....	الحضور	الثاني -

## مقدمة

عُقدت الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في قصر الأمم  
بجنيف في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

### أولاً- الإجراء الذي اتخذته فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

#### ألف- تمويل التنمية: القضايا المطروحة فيما يتعلق بتعبئة الموارد العامة المحلية والتعاون الإئتماني الدولي

##### التوصيات المتفق عليها في مجال السياسات العامة

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠، "تحويل علمنا: خطة التنمية المستدامة  
لعام ٢٠٣٠"، المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ٢٠٤/٦٨ و ٢٧٩/٦٨ و ٢٠٨/٦٩ و  
١٩٢/٧٠ و ٢١٧/٧١ بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، وإلى قرار  
الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠ بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على  
الصعيد العالمي،

وإذ يكرر تأكيد قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن  
خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ  
من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعنصراً داعماً ومكماً لها، وتساعد على استجلاء سياق  
غاياتها المتعلقة بوسائل تنفيذها من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام  
السياسي القوي بالتصدي للتحدي الذي يطرحه تمويل التنمية المستدامة وتهيئة بيئة مواتية على  
جميع المستويات لتحقيق أهدافها بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ يشير إلى مافيكيانو نيروبي\*، الذي كررت فيه الدول الأعضاء تأكيد عزمها على  
تعزيز دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في إطار تنفيذ خطة التمويل من  
أجل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بوصفه الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم  
المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات  
التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة،

وإذ يشير أيضاً إلى الفقرة ١٠٠ (ص) من مافيكيانو نيروبي التي تدعو إلى إنشاء فريق  
خبراء حكومي دولي يعنى بالتمويل من أجل التنمية،

١- يقر بضرورة مواصلة العمل الهام الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التمويل  
من أجل التنمية، تعزيزاً لقدرته على تقديم الدعم إلى البلدان النامية؛

- ٢- يذكر بأن الأمم المتحدة، بالنظر إلى عضويتها العالمية وشرعيتها، توفر منتدى فريداً ورئيسياً لمناقشة القضايا الاقتصادية الدولية وتأثيرها في التنمية، ويؤكد من جديد أن الأمم المتحدة في وضع يخولها المشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين وتعزيز الأداء الفعال للنظام والهيكل الماليين الدوليين، مع الإقرار بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تكمل بعضها بعضاً، مما يجعل تنسيق أعمالها أمراً بالغ الأهمية؛
- ٣- يؤكد من جديد أن السياسات الضريبية الفعالة تشكل عنصراً حاسماً في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والنهوض الاقتصادي الشامل في البلدان النامية، ويشمل ذلك التصدي للتعرض لتجنب دفع الضريبة، والتدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة التي تكمن وراء هذه التدفقات، مثل التهرب الضريبي والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والفساد والاختلاس والغش؛
- ٤- يسلم بأن التدفقات المالية غير المشروعة تفوق مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية عدة مرات ولها أثر ضار على التنمية، ولهذا السبب يتعين أن تشمل تدابير تعزيز التنظيم والشفافية في كل من الأنظمة المالية الموازية والعادية خطوات لكبح جماح التدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة التي تكمن وراء حدوثها، وضمان عودة الأموال غير المشروعة إلى بلد المنشأ الشرعي؛
- ٥- يسلم بأن التحديات التي تطرحها التدفقات المالية غير المشروعة ازدادت من حيث النطاق ودرجة التعقيد، ويؤكد ضرورة تسخير الإمكانيات الكاملة التي تتيحها الأطر المؤسسية والسياسات القائمة بوصفها أدوات مفضية إلى التحول وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ٦- يشدد على ضرورة مضاعفة الجهود للحد بدرجة كبيرة من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠، والقضاء عليها، بوسائل منها مكافحة تجنب دفع الضريبة والتصدي للفساد من خلال تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية والنهوض بالتعاون الدولي للحد من فرص تجنب دفع الضريبة والنظر في إدراج بنود تتعلق بمكافحة الغش في جميع المعاهدات الضريبية، وتعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية سواء في بلدان المصدر أو المقصد، بما في ذلك عن طريق السعي إلى كفالة الشفافية حيال السلطات الضريبية المعنية في جميع المعاملات المالية بين الحكومات والشركات، والتحقق من أن جميع الشركات، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، تدفع الضرائب لحكومات البلدان التي تضطلع فيها بنشاطها الاقتصادي والتي تنشأ فيها القيمة المضافة، وفقاً للقوانين والسياسات الوطنية والدولية؛
- ٧- يعترف بأن مجموعة القضايا المتصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة التي تكمن وراء حدوثها، مثل الممارسات المتصلة بالجريمة والفساد والضريبة والترابط بينها، تجعل من التدفقات المالية غير المشروعة موضوعاً معقداً، ولذا يشدد على ضرورة وضع مؤشرات إحصائية شفافة وشاملة لتقدير حجم التدفقات المالية غير المشروعة وتصنيفها؛
- ٨- يرحب، في هذا الصدد، بالعمل الهام الذي يضطلع به الأونكتاد، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤسسات أخرى، لوضع منهجية لإعداد مؤشرات وتقديرات ذات صلة؛
- ٩- يؤكد أيضاً أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى إرساء عملية فعالة لتقديم بيانات ذات صلة على أساس كل بلد على حدة، ويحيط علماً بالمعايير الجديدة التي وضعتها منظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والعمل ذي الصلة المضطلع به في هذا الصدد، كما يحيط علماً بالتدابير التي وضعها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا للحد من التعرض للتدفقات المالية غير المشروعة؛

١٠- يقر بأنه على الرغم من أن كل بلد يتحمل المسؤولية عن نظامه الضريبي، من المهم دعم الجهود الرامية إلى تعزيز المساعدة التقنية وتوطيد التعاون الدولي والمشاركة في معالجة المسائل الضريبية الدولية، بما يشمل المسائل التي يثيرها الازدواج الضريبي؛

١١- يقر بالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي من خلال إقامة حوار جامع وتشاركي وموسع فيما بين السلطات الضريبية الوطنية، وتعزيز التنسيق في عمل الهيئات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية المعنية، مع إيلاء اهتمام خاص باحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

١٢- يؤكد من جديد أن المبادرات الجارية الرامية إلى تعزيز التعاون في المجال الضريبي ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، والأنشطة التي تكمن وراء حدوثها، ينبغي أن تكون جامعة، وذلك بإشراك البلدان النامية؛

١٣- يوصي البلدان بأن تزيد دعمها الخارجي الذي تقدمه لبناء القدرات فيما يتعلق بالمسائل الضريبية، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية ومبادرة أديس أبابا للضرائب، على نحو ما دعت إليه خطة عمل أديس أبابا؛

١٤- يطلب إلى الأونكتاد أن يواصل عمله فيما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، بما يشمل الأنشطة التي تكمن وراء حدوثها، وقضايا الضريبة، بهدف تيسير المضي نحو تحقيق قدر أكبر من المساواة على صعيد مشاركة البلدان النامية في تصميم القواعد المتعلقة بالتعاون في الميدان الضريبي؛

١٥- يلاحظ الدور الذي يمكن أن تؤديه المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية ذات الأداء الجيد في تمويل التنمية المستدامة، وبخاصة في قطاعات سوق الائتمانات التي لا تشارك فيها المصارف التجارية مشاركة كاملةً وحيث يلاحظ وجود ثغرات كبيرة في التمويل، وذلك بالاستناد إلى أطر إقراض سليمة والامتثال للضمانات الاجتماعية والبيئية الملائمة؛

١٦- يكرر تأكيد دعوته إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المصارف الإنمائية الدولية كي تستمر في إتاحة تمويل إنمائي ثابت في المدى الطويل، بشروط ميسرة وغير ميسرة، من خلال جلب المساهمات ورأس المال وتعبئة الموارد من الأسواق المالية، ويشدد على أن المصارف الإنمائية ينبغي أن تستخدم مواردها وبياناتها المتعلقة بالميزانية استخداماً أمثل حفاظاً على سلامتها المالية، وينبغي لها أن تحدّث وتطور سياساتها دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء؛

١٧- يحث الجهات المانحة المتعددة الأطراف على استعراض وتنفيذ سياسات تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى زيادة نصيب النساء والفتيات من الموارد، وبخاصة في المناطق الريفية والنائية، ويدعو المؤسسات المالية الدولية إلى القيام بذلك؛

١٨- يرحب بإنشاء مصارف إنمائية جديدة، إقليمية ومتعددة الأطراف، في إطار الهيكل العالمي لتمويل التنمية، ويشجع على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك

من خلال المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملات الاحتياطية وغير ذلك من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

١٩- يسلم كذلك بأن التمويل العام الدولي يؤدي دوراً هاماً في تكملة الجهود التي تبذلها البلدان لتعبئة الموارد العامة على الصعيد المحلي، وبخاصة في البلدان الأفقر والأضعف ذات الموارد المحلية المحدودة، وأن لكل من الاستثمار العام والخاص دوراً رئيسياً في تمويل التنمية، بما في ذلك عن طريق المصارف الإنمائية والمؤسسات المعنية بتمويل التنمية والأدوات والآليات الأخرى ذات الصلة، من قبيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المختلط؛

٢٠- يشدد على أن الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر أساسي؛ فقد كررت الجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية الالتزامات التي قطعها على نفسها، بما في ذلك الالتزام الذي قطعته بلدان متقدمة عديدة بتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخصيص نسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، ويحث جميع الجهات الأخرى على تكثيف جهودها لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وعلى بذل جهود ملموسة إضافية بغية تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٢١- يشدد بوجه خاص على ضرورة الأخذ بنظام محاسبة واضح ومنفصل فيما يتعلق بالتكاليف والفوائد الأطول أجلاً التي تنطوي عليها الأنواع المختلفة للتدفقات المالية وأدوات التمويل، وبأثرها الإنمائي الحقيقي في سياق أي نظام عصري لقياس المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٢٢- يشدد على أنه بينما يمكن لأدوات التمويل المختلط أن تساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار وتخفف التمويل الإضافي من القطاع الخاص في مختلف القطاعات الرئيسية للتنمية التي تدعمها سياسات وألويات حكومية إقليمية ووطنية ودون وطنية تخدم أهداف التنمية المستدامة، ينبغي النظر بعناية في الهيكل المناسب والاستخدام الملائم لأدوات التمويل المختلط هذه للتأكد من أن المشاريع القائمة على التمويل المشترك، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تتقاسم المخاطر والمكافآت بشكل منصف، وتنطوي على آليات واضحة للمساءلة وتستوفي المعايير الاجتماعية والبيئية؛

٢٣- يؤكد الحاجة إلى فهم مشترك للتمويل المختلط بوصفه أساساً لنظام إبلاغ يتسم بالشفافية والوضوح، ويدعو الأونكتاد والمنظمات الأخرى التي تنشط في مجال تمويل التنمية أن توفر، في حدود الموارد المتاحة، تحليلات تركز بدرجة أكبر على فعالية أدوات التمويل المختلط في تعبئة رأس المال الخاص من أجل الاستثمار المنتج الطويل المدى في البلدان النامية؛

٢٤- يؤكد ضرورة تعزيز التفاعل الفعال بين الأونكتاد والوكالات الأخرى والمنظمات الدولية والأفرقة الحكومية الدولية والعمليات والترتيبات التي تعنى بتمويل التنمية والتعاون الإنمائي والحكومة الاقتصادية العالمية وغيرها من القضايا لبنوية؛

٢٥- يوصي بأن تُقدّم نتيجة أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي، من خلال مجلس التجارة والتنمية، بوصفها إسهاماً منتظماً في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

الجلسة العامة الختامية

١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

## باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

### التوصيات المتفق عليها في مجال السياسة العامة

١- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ التوصيات المتفق عليها في مجال السياسة العامة والتي أعدت بالاستناد إلى المناقشات التي جرت في الدورة، وفقاً لاختصاصاته<sup>(١)</sup>، كي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

### المواضيع والأسئلة الإرشادية

٢- وفي جلسته العامة الختامية أيضاً، اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المواضيع والأسئلة الإرشادية المقررة لدورته الثانية (انظر المرفق الأول)، وذلك استناداً إلى تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية وفي ضوء مداولات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

## ثانياً- موجز الرئيس

### ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

٣- ذكرت نائبة الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، بالرؤية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء بخصوص دور الأونكتاد في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أعقاب الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. فعملية تمويل التنمية جزء رئيسي من الركن الإنمائي للأمم المتحدة، أعيد تأكيده في أديس أبابا عام ٢٠١٥، لكن جذوره تعود إلى توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وإعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨. لذا، فإن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية يجسد استجابة مباشرة من جانب الدول الأعضاء للنداء الوارد في الفقرة ٨٨ من خطة عمل أديس أبابا بتعزيز دور الأونكتاد بوصفه الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة الكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وقالت إن الدورة تأتي في وقت مناسب في سياق الصعوبات التي ينطوي عليها وضع نهج متعدد الأطراف لا غنى عنه لتقديم التمويلات الفعالة للتنمية تنفيذاً لأهداف التنمية المستدامة. ورغم أن التوقعات الاقتصادية العالمية تشير إلى تطور إيجابي منذ بداية عام ٢٠١٧، فإن البيئة العالمية للاقتصاد الكلي لا تزال غير مواتية للمضي قدماً في جهود النهوض بتمويل التنمية، ولا تزال هناك أسئلة حول استدامة النمو في المدى البعيد.

٤- وفي هذا السياق، تواجه البلدان النامية تحديات من قبيل التدفق الصافي لرؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، والصدمات الخارجية التي تهدد استدامة القروض التي حصلت عليها هذه البلدان في الفترة الأخيرة (وبالتالي قدرتها على تعبئة الموارد المحلية لتحقيق أهداف التنمية في المدى البعيد)، نظراً لاندماجها في الفترة الأخيرة في أسواق مالية متقلبة. فتحسين

استدامة الديون الخارجية ومنع الأزمات المالية عنصران أساسيان في خطة عمل أديس أبابا، شأنهما في ذلك شأن جهود تعزيز جودة البيانات وتوافرها، وكذلك القضايا المنهجية ذات الصلة بالبيانات المتعلقة بمجالات مثل التدفقات المالية غير المشروعة وأدوات التمويل المختلط. وأشارت إلى أن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في وضع مثالي يؤهله لدمج الآلية الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة في عملية منظومة الأمم المتحدة للتمويل من أجل التنمية، بما يعزز التعاون المتعدد الأطراف. وقالت إن معالجة القضايا البنوية، مثل مواطن الضعف في الاقتصاد العالمي والتحديات البيئية، وبخاصة خلال المؤتمر الثالث والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والإصلاحات المتعلقة بالحوكمة الاقتصادية على الصعيد العالمي تتطلب زيادة تنسيق السياسات العامة فيما بين البلدان النامية وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وتتيح الدورة فرصةً للأمم المتحدة، بوصفه إحدى الجهات المؤسسية صاحبة المصلحة الرئيسية الخمس في عملية متابعة واستعراض التمويل من أجل التنمية، لزيادة التعاون بين الجهات صاحبة المصلحة والدول الأعضاء واستطلاع رأي الخبراء بشأن مجموعة من القضايا المتعلقة بتمويل التنمية.

٥- وأشار مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأمم المتحدة إلى أن خطة عمل أديس أبابا تكشف كيف أن الاقتصاد العالمي يواجه صعوبات شديدة في فترة ما بعد الأزمة المالية. وهذه الخطة التي تعترف ضمناً بأن نموذج النمو الحالي لا يحقق الاستقرار والإنصاف، تؤكد بوضوح الحاجة إلى تنظيم مناقشة حول إنعاش العمل المتعدد الأطراف والسبل التي تكفل تجاوز منطق "استمرار العمل على النحو المألوف"، بهدف الاتفاق على سياسات تحقق مسار نمو مستدام وشامل للجميع واعتماد هذه السياسات.

٦- ورغم أن التقديرات المتعلقة باحتياجات التمويل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تختلف اختلافاً كبيراً، ثمة توافق واسع في الآراء على أن الرقم يتجاوز الموارد المتاحة في الوقت الراهن. وبينما يشكل التمويل الكافي والموثوق عنصراً حاسماً لدعم جهود التنمية ومكافحة الفقر، فإن نزوع الأسواق المالية إلى مسابرة التقلبات الدورية والتدفقات المالية التي لا تخضع للتنظيم من العوامل التي أوجدت بيئةً اقتصاديةً غير مستقرة تتأرجح بين ازدهار وكساد. ولاحظ أن أسواقاً ماليةً لا تخضع لأي ضوابط هي التي تتحكم حالياً في الاقتصاد الحقيقي.

٧- وأشار إلى أن الوضع الراهن لا يساعد في إحداث بيئة تمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وشدد على الحاجة الملحة إلى مواصلة المفاوضات المتعددة الأطراف لأجل التوصل إلى إيجاد نظام مالي ثابت ويمكن التنبؤ به. وفي ظل الظروف الراهنة، يصعب على الدول النامية أن تضع سياسات لبناء قدراتها الإنتاجية في المدى البعيد، حيث إن فرص النمو في هذه البلدان ترتبط في الوقت الراهن ارتباطاً وثيقاً بسياسات الاقتصاد الكلي التي تنتهجها البلدان المتقدمة. وفكرة الفصل بين الأسواق المتقدمة والأسواق الناشئة غير مقنعة بالمرّة: فإما أن يتحقق النمو في العالم بأكمله أو أن يعم الركود الاقتصاد العالمي برمته. لذا، يجب تعزيز التنسيق بين السياسات على الصعيد العالمي، وتصميم التدابير الدولية على نحو يسمح بتحقيق الأهداف الوطنية في مجال التنمية.

٨- زد على ذلك أن إقامة نظام دولي يحقق الإنصاف ويعود بالمنفعة على الجميع يمر عبر زيادة إسهام البلدان النامية في المناقشات الدولية بشأن السياسات الاقتصادية؛ ويتطلب ذلك أيضاً هياكل تمثيل وعمليات لصنع القرار تعكس بشكل أفضل الدور الذي تؤديه البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وأشار إلى أن الأمم المتحدة ما فتى يقدم مقترحات للتصدي لهذه الاختلالات.



٩- وأفاد ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وبعض المشاركين بأن إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في مثل ذلك السياق، هو أحد أهم النتائج التي تمخضت عنها الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث ساهم ذلك في تعزيز الصلة بين العمل الحكومي الدولي المضطلع به في جنيف والعمل الذي يجري في نيويورك.

١٠- وبين ممثل هيئة متعددة الأطراف أن التقرير السنوي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية يشكل أهم إسهام في مداولات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. ونوه بما تضطلع به الجهات المؤسسية صاحبة المصلحة الرئيسية الخمس في عملية تمويل التنمية من دور قيادي في إعداد الوثيقة، وذلك بتنسيق من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. وإضافةً إلى ذلك، تؤدي ٥٠ من وكالات الأمم المتحدة والهيئات الأخرى دوراً نشطاً بوصفها أعضاء في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وخلص التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ إلى أن البيئة الاقتصادية العالمية لا تزال تنطوي على تحديات وتطرح مخاطر تهدد جهود التقدم مستقبلاً، وذلك على الرغم من التقدم المحرز في جميع المجالات السبعة من خطة عمل أديس أبابا.

١١- ولاحظ مندوب أن النظام المالي الحالي يشجع الشركات على البحث عن تحقيق أرباح في المدى القصير بدلاً من التركيز على الاستثمار في المدى الطويل.

١٢- ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية والرئيس أن التكيف مع تغير المناخ يشكل عبئاً مالياً ثقيلاً بالنسبة إلى البلدان النامية وأشار إلى ضرورة إيجاد حلول دولية للتصدي لتلك المشاكل.

١٣- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية عن دعمه للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لوضع منهجية أفضل تساعد في قياس التدفقات المالية غير المشروعة. ولاحظ أن الجميع يدرك أن الظاهرة تشكل خطراً كبيراً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار ممثل هيئة متعددة الأطراف إلى أن تقليل الوعاء الضريبي الوطني يؤدي إلى تراجع كبير في عائدات الحكومة دون المستويات الممكنة، وبالتالي يقوض القدرة السيادية على تنفيذ مشاريع وطنية تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأفاد بأن التمويل العمومي ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، وأن توفير المال العام لأجل تحقيق هذه الأهداف يمر عبر تعزيز الأنظمة الضريبية الوطنية وسد الثغرات الضريبية. وأقر ممثل مجموعة إقليمية أخرى والرئيس بأن النهوض بالموارد المحلية وتعزيز قدرة السلطات المحلية على مكافحة التهرب الضريبي أمران أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك على الرغم من أن توسيع نطاق التعاون الدولي في المجال الضريبي وتنسيق جهود مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة لا يقلان أهمية. وأشار إلى أن الأمم المتحدة توفر منبراً ممتازاً لمعالجة تلك المسائل. ولاحظ ممثل هيئة متعددة الأطراف أن مناهج التعاون في المجال الضريبي، الذي يضم صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي، سيعقد مؤتمره العالمي الأول بشأن الضريبة وأهداف التنمية المستدامة في شباط/فبراير ٢٠١٨.

١٤- وأشار الرئيس إلى أن بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي سجلت زيادة كبيرة في التحويلات المالية على مدى العقدين الماضيين، وأن تلك التدفقات الخاصة تدعم السياسات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية. ومع ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تدرس هذه التدفقات لإتاحة فهم أفضل للترابط بين التدفقات المالية الخاصة والعامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## باء- تمويل التنمية: قضايا مطروحة في مجال تعبئة الموارد العامة المحلية والتعاون الإنمائي الدولي (البند ٣ من جدول الأعمال)

١٥- عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، خمس حلقات نقاش. واستندت التوصيات المتفق عليها في مجال السياسة العامة إلى المناقشات التي جرت.

### تمويل التنمية في القرن الحادي والعشرين: التحديات والفرص

١٦- خلال حلقة النقاش الأولى، استعرض المحاورون الخمسة التحديات الرئيسية التي ينطوي عليها تمويل التنمية من زاوية أهداف التنمية المستدامة والسياق الاقتصادي والسياسي العالمي، وهي مسائل من المقرر مواصلة بحثها في إطار المناقشات التالية. وقدّم بعض المحاورين عرضاً موجزاً للاستراتيجيات والقواعد المتعلقة بالسياسة العامة التي يمكن أن تأخذ بها البلدان النامية والمجتمع الدولي، بشكل أعم، للتصدي لأكثر التحديات إلحاحاً.

١٧- واتفق المحاورون إجمالاً بشأن التحدي الرئيسي، في وجه النمو العالمي البطيء، الذي يتمثل في إيجاد السبل الكفيلة بإنعاش الطلب بشكل مستمر ومستدام، وبخصوص حجم التحدي الذي يطرحه إيجاد التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٨- وفيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، أشار أحد المحاورين إلى وجود عدة سياسات ممكنة كفيلاً بأن تساعد البلدان على زيادة الطلب، إما من خلال الصادرات أو الإنفاق الحكومي (وبخاصة عن طريق الاستثمار في التكنولوجيات الخضراء) أو الفقاعات المالية أو إعادة توزيع الدخل. غير أن هذه السياسات الممكنة تنطوي على عوامل خطر قد تفضي إلى تراجع النمو: فالنمو القائم على أساس التصدير لا يشكل حلاً ممكناً لجميع البلدان في آن واحد، والنمو القائم على الإنفاق الحكومي يؤدي بدوره إلى زيادة الدين العام ويسبب مشاكل في ميزان المدفوعات، والفقاعة في الأسواق المالية تنفجر في نهاية المطاف لتخلف دورات من الازدهار والكساد، ثم إن إعادة توزيع الدخل سياسة ظرفية يمكن تطبيقها مرة واحدة ولا يمكن استخدامها تكراراً لفترة طويلة من الزمن.

١٩- وسلط بعض المحاورين الضوء على ضرورة الأخذ بنهج عملي يحقق التوازن بين النمو القائم على التصدير وإنعاش الطلب المحلي وإحداث آليات التمويل. وشدد أحد المحاورين على دور السياسة المالية النشطة كبديل لسياسة الاعتماد على الأدوات المالية وحدها، ولا سيما فيما يتعلق بالاعتبارات المتصلة بتغير المناخ والاستثمارات العامة في الطاقة النظيفة. فقد أفرز استخدام أدوات التمويل، في سياق تجربة البرازيل في مجال الشراكات بين القطاعين الخاص والعام مثلاً، نتائج مختلطة. فهذه الأدوات تحقق نتائج إيجابية في مشاريع استصلاح المنشآت القائمة المحدودة النطاق، من قبيل صيانة المرافق العامة، لكنها لا تفيد شيئاً في دفع الاستثمار في المنشآت الإنتاجية الجديدة الذي يتطلب قدرًا أكبر من اليقين في جانب الطلب على مدى فترة متعددة السنوات ويحتاج إلى استقرار أسعار الصرف.

٢٠- واتفق معظم المحاورين على أن تضايف تآكل الوعاء الضريبي الناجم عن نقل الأرباح من جانب الشركات المتعددة الجنسيات مع ضعف نظام تحصيل الضرائب وضعف إنفاذ القانون، يقوض بدرجة كبيرة قدرة العديد من البلدان النامية على تنفيذ سياسات مالية نشطة لتحقيق

أهداف التنمية المستدامة. وأعرب بعض المحاورين عن تأييدهم لفكرة إنشاء سجل مالي عالمي لتعقب الأصول المالية واتخاذ تدابير تدعم التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالضريبة، إضافة إلى تجديد المناقشات بشأن استحداث ضريبة على المعاملات المالية. فهذه المبادرات، بمختلف أنواعها، والتدابير الضريبية الأخرى الرامية إلى تعزيز المساواة يمكن أن تساهم في تحقيق انتعاش قوي للنمو، بعد أن تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن مستويات عالية من عدم المساواة تعوق النمو.

٢١- وقال أحد المحاورين إن هناك حاجة إلى إنشاء فريق خبراء تابع للأمم المتحدة يعنى بدراسة أثر المخاطر المالية العامة على الاقتصاد الحقيقي، مثلما أنشئت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ للتصدي للمخاطر وأوجه الضعف المرتبطة بتغير المناخ. وشدد محاور آخر على ضرورة أن تستثمر البلدان النامية في أنظمتها ومؤسساتها النقدية والمالية الخاصة بها لتعزيز قدرتها على تمويل الطلب تمويلاً ذاتياً والحد من الاعتماد على الطلب الخارجي. وطرح أيضاً السؤال حول ما إذا كان هذا العالم المتعدد الأقطاب قادراً على أن يساعد في تنفيذ "خطط مارشال" مستقلة متعددة.

٢٢- وفيما يتعلق بالتعاون الإنمائي الدولي، أكد أحد المحاورين أن أي تراجع واسع النطاق في تطبيق الأنظمة المالية العالمية يشكل خطراً على النمو والاستقرار العالميين، مثله مثل سياسات الانغلاق. وقال إن على المجتمع الدولي أن يتصدى لـ "عقلية التحصن" عن طريق تعزيز العمل المتعدد الأطراف وتشجيعه.

٢٣- ولئن اتفق العديد من المحاورين على ضرورة الوفاء بالالتزامات المقطوعة منذ أمد بعيد فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، أشار محاور إلى شاغل مهم يتعلق بالتضخم المصطنع للمساعدة الإنمائية الرسمية لأسباب تعزى إلى الزيادة الكبيرة في الأموال المخصصة لتوطين اللاجئين في البلدان المانحة. فحسب القواعد المحاسبية الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، يمكن الإبلاغ عن الأموال التي تنفق لتوطين اللاجئين خلال الـ ١٢ شهراً الأولى من تاريخ وصولهم إلى البلد المستقبل بوصفها نفقات تدخل في فئة المساعدة الإنمائية، وذلك على الرغم من أن معظم هذه الأموال يُنفق محلياً في البلدان التي تستضيف الوافدين الجدد من اللاجئين.

٢٤- ولفت محاور آخر النظر إلى تقديرات تشير إلى أن البلدان النامية تستأثر بثلاثي الاحتياجات من الاستثمارات في الهياكل الأساسية العالمية. لذا، فإن سد الفجوة في تمويل الهياكل الأساسية أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لآثار تغير المناخ. وأكد على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة المالية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والعمل في الوقت نفسه على تعديل المنهجيات التي تستخدمها الوكالات الدولية لتقدير الجدارة الائتمانية بغية نقل صورة تعبر بشكل أفضل عن السجل المتين للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في مجال الإقراض. وأفاد بأن التمويل بشروط ميسرة سيستمر، مع ذلك، في أداء دور رئيسي في عدد من البلدان النامية.

#### التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية

٢٥- خلال حلقة النقاش، تطرق خمسة محاورين إلى الحديث عن قضايا رئيسية يثيرها الخطاب المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، وتناولوا على وجه التحديد مسألة عدم وجود تعريف متفق عليه، والأنواع المختلفة للتدفقات المالية غير المشروعة، إضافة إلى مسائل تتعلق بالقياس وبسبل

تفعيل الغاية ١٦-٤ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشدد مدير حلقة النقاش، لدى تقديمه الموضوع، على ضرورة التمييز بين الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الشركات المتعددة الجنسيات والأنشطة الإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات وتجارة الأسلحة. وعلى الرغم من أن مجموعتي الأنشطة تنطويان على حرمان السلطات العامة من موارد مالية، فإن أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات لا تزال تقع في معظمها ضمن نطاق ما يمكن تصنيفه على أنه عمل قانوني. غير أن هذا الوضع يقيد الحيز المتاح أمام البلدان في المجال المالي ويضعف قدرتها على تنفيذ الولاية المنوطة بها فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة تنفيذاً فعالاً.

٢٦- ولئن أقر المحاورون بمشكلة الفساد وإساءة استعمال السلطة في الوظيفة العامة، فقد أبرزوا كيف أن التدفقات المالية غير المشروعة، وبخاصة في علاقتها بأهداف التنمية المستدامة، أوسع نطاقاً ويجب أن تشمل جميع أشكال التدفقات غير المشروعة التي تتأتى من إساءة استخدام الأسواق/القواعد التنظيمية، والتجاوزات الضريبية، وتجاوز حدود السلطة (بما في ذلك سرقة الأموال والأصول العامة) وعائدات الأنشطة الإجرامية. ورغم أن إساءة استخدام الأسواق/القواعد التنظيمية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات هي أكثر أشكال التدفقات المالية غير المشروعة شيوعاً (من خلال استغلال المواقع الاحتكارية، وموطن الملكية الفكرية، والتسعين التحويلي)، فإن هذه التجاوزات تحظى بأدنى قدر من الاهتمام في سياق الحديث المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة. ويعزى ذلك إلى فكرة شائعة مفادها أن لفظه "غير مشروعة" ينبغي أن تشير إلى الأنشطة غير المشروعة بحد ذاتها. ونتيجة لذلك، غالباً ما تُفهم التدفقات المالية غير المشروعة على أنها الحركات غير المشروعة للأموال ولرأس المال من بلد إلى آخر. غير أن نطاق وحجم التدفقات المالية غير المشروعة من خلال أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات على درجة كبيرة من الأهمية بحيث ينبغي أن يخصص لها جزء كامل من المناقشات التي تدور حول التدفقات المالية غير المشروعة في إطار الموضوع الأعم لتمويل التنمية إذا أراد المجتمع الدولي أن يجد حلاً شاملاً وفعالة للمشكلة. وكطريقة أفضل لتعريف التدفقات المالية غير المشروعة، لا بد أن تؤخذ في الاعتبار كل الإجراءات والأعمال غير المعلنة التي تفضي إلى نتائج غير مقبولة من الناحية الاجتماعية.

٢٧- وحدد المحاورون بعض المجالات التي تتسم بالأهمية لمواصلة النقاش بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وتأثيرها على البلدان النامية. أولاً، ينبغي إدراج جميع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات ضمن نطاق المناقشات المتعلقة بالغاية ١٦-٤، نظراً إلى أن تجنب دفع الضريبة ونقل الأرباح هما سببان رئيسيان للخسائر في الإيرادات. ثانياً، وعلى الرغم من أن التدفقات المالية غير المشروعة تقترن أيضاً بأنشطة غير مشروعة في إطار الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو بالإجراءات التي تتخذها الجهات الحكومية، يصعب حصر القنوات التي يمكن أن يمر عبرها نوع محدد من التدفقات المالية غير المشروعة. ثالثاً، ثمة حاجة إلى بيانات منهجية، وبخاصة بيانات تتعلق بمختلف أنواع التدفقات وآثارها المتفاوتة على البلدان. وأخيراً، لا غنى عن إيجاد حلول بنيوية لقضية التدفقات المالية غير المشروعة، نظراً لتزايد تأثير القطاع الخاص على المجال العام، بمختلف أبعاده، وتقلص الحيز المتاح على الصعيد الوطني لاختيار السياسات العامة المناسبة. وتتسم الحلول البنيوية بالأهمية لأنها تجنب البلدان النامية فقدان إيرادات أساسية لازمة لتمويل خيارات التنمية على الصعيد المحلي.

٢٨- واقترح المحاورون تدابير محددة يمكن اتخاذها للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. ومن بين هذه التدابير، الشفافية في المجال الضريبي (التبادل التلقائي للمعلومات المالية)؛ والتزام الشركات المتعددة الأطراف بتقديم تقاريرها بشأن عملياتها المالية على أساس كل بلد على حدة (وفق ما تشترطه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) تجنباً لنقل الأرباح؛ وإلزام الملاذات الضريبية بوضع سجل عام بأسماء جميع الشركات واتحادات الشركات والمؤسسات الموجودة داخل إقليمها؛ والتزام المصارف بتسجيل بيانات تتعلق بالأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين ممن ينجزون معاملات مع الملاذات الضريبية؛ وبذل جهود لبناء قدرة الدول الأعضاء على إنفاذ الأنظمة المالية والضريبية إنفاذاً فعالاً على الصعيدين الوطني والدولي. واتفق بعض ممثلي المجتمع المدني على أن عمليات نقل الأرباح التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تقدر بمبالغ ضخمة، ينبغي أن تشكل جزءاً من الحديث الذي يدور حول التدفقات المالية غير المشروعة. ودعوا إلى اتخاذ تدابير على الصعيد الإقليمي بشأن الشفافية والتعاون في الميدان الضريبي، في جملة قضايا أخرى، فضلاً عن القضاء على الملاذات الضريبية.

٢٩- وشدد مندوب على أن التدفقات المالية غير المشروعة واسترجاع الأصول يشكلان تحدياً مزدوجاً لا بد من التغلب عليه بغية تسخير الموارد المحلية لصالح التنمية المستدامة وأن التدفقات المالية غير المشروعة هي مشكل عالمي يتطلب حلولاً عالمية. وسلط الضوء على الجهود الوطنية الجارية في بلده وفي إطار التعاون مع البلدان التي تشاطره نفس التوجه للإبقاء على هذه القضية على جدول الأعمال الدولي. ولاحظ مندوب آخر أن المناقشة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في سياق تمويل التنمية، بوصفه عنصراً يتسم بأهمية خاصة لضمان التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة، هي مناقشة ضرورية وتأتي في توقيت مناسب. ودعا إلى تعزيز الآليات المستخدمة حالياً لوضع تقديرات بشأن التدفقات المالية غير المشروعة بغية تسليط الضوء على حجم المشكل على الصعيد العالمي، مؤكداً على ضرورة اتخاذ إجراءات على صعيد العالم. وأقام مندوب آخر مقارنة بين الوضع الراهن والبيئة التي أوجدتها مؤسسات بريتن وودز، مشدداً على ضرورة اعتماد سياسات مشتركة لمعالجة القضية. ودعا المندوبون إلى اتخاذ إجراءات مشتركة لتعزيز القدرة على تحصيل الضرائب وتقاسم المعلومات وبناء القدرات وإعداد التقارير، كما دعوا إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز عملية استرجاع الأصول غير المشروعة الموجودة في الملاذات الضريبية لإعادتها إلى الوطن.

٣٠- ودعا ممثل للمجتمع المدني إلى الارتقاء بمركز لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتصبح هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. ودعا مشارك آخر إلى المضي قدماً نحو إيجاد منهجية لتحقيق الغاية ١٦-٤. وكان هناك اتفاق واسع النطاق بين المحاورين وعدد كبير من المشاركين حول ضرورة تسريع الجهود الرامية إلى إيجاد تعاريف منهجية وإلى جمع البيانات بغية تعزيز قدرة الدول على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وحول الحاجة إلى إنشاء هيئة داخل الأمم المتحدة تعنى بتنسيق الجهود المبذولة على الصعيد العالمي للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة تنسيقاً فعالاً.

### الأطر الضريبية المحلية والتعاون الدولي في الميدان الضريبي

٣١- خلال حلقة النقاش الثالثة، ناقش المحاورون عناصر الأطر الضريبية المحلية والدولية التي تقيّد تحصيل العائدات الضريبية على الصعيد الوطني وتعوّق تمويل التنمية. وعلى سبيل المثال، يشكل توفير فرص العمل أيضاً عنصراً أساسياً لتعزيز الحيز المتاح محلياً في مجال السياسة المالية

لأن الاقتصادات التي ترتفع فيها معدلات العمالة أو التي تحقق العمالة الكاملة تولد إيرادات أكثر مقارنة بالاقتصادات التي تواجه مشاكل كبيرة بسبب البطالة الهيكلية. وبالمقابل، لا تفضي الإجازات الضريبية والسياسات الرامية إلى تخفيف الضريبة على الشركات إلى النهوض بالنمو والتنمية لأن المشكلة الرئيسية التي تقوض النمو العالمي، وهي عدم كفاية الطلب الإجمالي، عادة ما تتفاقم بفعل السياسات المالية الانكماشية، بما في ذلك سياسات التقشف المالي.

٣٢- وقال المحاورون إنهم يعتبرون أن التحول القطاعي لهيكل الإنتاج يشكل أحد الأدوات الرئيسية للنهوض بكل من العمالة وجهود تحصيل الإيرادات المالية، واتفقوا عموماً على أن الدولة هي الجهة المسؤولة عن قيادة عملية التحول الهيكلي. غير أنهم أقرّوا بأن الحكومات تواجه مجموعة من القيود تضعف قدرتها على اعتماد سياسات مالية توسعية. وبينما اختلف المحاورون بخصوص طبيعة هذه القيود، فقد اتفقوا بوجه عام على الجوانب التالية: أن زيادة الحيز المتاح في مجال السياسة المالية ترتبط بتنسيق السياسات المتعلقة بالإدارة الاقتصادية الكلية للتدفقات المالية الدولية بهدف الحد من التقلبات؛ أن زيادة التعاون الدولي الفعال في المجال الضريبي تشكل عنصراً محمداً رئيسياً يكفل فعالية السياسات الرامية إلى الحد من التهرب الضريبي على الصعيد الوطني؛ أن المنافسة الدولية في المجال الضريبي تفضي إلى سباق عقيم نحو القاع يزيد من تقليص الحيز المتاح للبلدان النامية في مجال السياسات المالية. وأكد بعض المندوبين على أن السياسات الضريبية في سياق تتدخل فيه الكيانات الدولية، مثل الشركات المتعددة الجنسيات، ويتسم بهجرة كثيفة بحثاً عن العمل لا يمكن أن يكون لها سوى أثر محدود.

٣٣- وأثار بعض المحاورين والمندوبين شواغل فيما يتعلق بالأثر السلبي للاتجاهات النزولية الطويلة المدى لأسعار سلع أساسية كثيرة على الإيرادات العامة في البلدان النامية. وأضاف أحد المحاورين بالقول إن الفترة بين ٢٠١٠ و ٢٠١٥ سجلت تحسناً فيما يتعلق بزيادة الإيرادات محسوبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة الإصلاحات الشاقة التي نفذت على الصعيد المحلي، وبخاصة في أمريكا اللاتينية. وشدد مندوب على الحاجة إلى الاستفادة من قيمة العقارات ومشاريع التنمية الحضرية. وعلى الصعيد المحلي، يشكل القطاع الرسمي قطاع الأنشطة الذي يسجل أعلى مستويات التهرب الضريبي، في حين أن القطاع غير الرسمي يؤدي دوراً ثانوياً، رغم أهمية المبالغ المشمولة. وأشار المحاورون إلى استمرار الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة، التي تتسم بطابع تنازلي من حيث التوزيع، لا سيما لأن حصة الضرائب المباشرة لا تزال ضعيفة للغاية، وأن الزيادة في الضرائب المباشرة على الصعيد الوطني عادة ما تقابلها تحولات في الاستراتيجيات الضريبية للشركات التي تبحث دائماً عن سبل لمواصلة التهرب الضريبي.

٣٤- ولئن أقرّ عدة محاورين ومندوبين بأن تعزيز الشفافية يشكل عاملاً من عوامل بناء الثقة بين المواطنين وحكومات بلدانهم، فقد شددوا على أنه لا غنى عن أطر عالمية ومؤسسات متعددة الأطراف لضمان التصدي بشكل فعال للاستراتيجيات التي تضعها الشركات لأجل التهرب الضريبي، من خلال المعاهدات الضريبية الثنائية على سبيل المثال. ثم إن التنافس الضريبي الذي نشأ في إطار هذه المعاهدات أدى إلى خسائر في الإيرادات لدى جميع البلدان، وبالتالي فإن المسألة تتطلب استجابة جماعية على صعيد العالم. وبالإضافة إلى الحد من التهرب الضريبي على نطاق الشركات، تمس الحاجة إلى الأطر الدولية أيضاً للتصدي للأثر الانكماشية الذي تحدثه الآليات القائمة لتسوية ميزان المدفوعات عن طريق تشجيع تدابير السياسات المالية التي تساعد في مواجهة التقلبات الدورية.

٣٥- وأعرب أحد المحاورين عن الأسف لأن ترتيبات التمويل المتعدد الأطراف التي كانت تركز في الستينيات من القرن الماضي على المنح، أصبحت تتخذ شكل القروض بالأساس، الأمر الذي أثر بدرجة كبيرة على المالية الحكومية في العديد من الاقتصادات النامية. فالتحويلات الخاصة أفضت إلى وجود أرصدة من الديون الواجبة الخلاص والتي تقترب بفوائد يجب دفعها بالعملة الصعبة المتأتية من الصادرات. وقد أدى هذا التحول إلى تغيير في السبل التي تنتهجها البلدان من أجل تحقيق التنمية، وذلك بالأساس لأن تحويلات القطاع الخاص أصبحت هي العامل المحدد للأولويات القطاعية في مجالي الإنتاج والعمالة.

٣٦- وأكد بعض المندوبين أن قدرة البلدان على العمل بمفردها محدودة. وأشاروا إلى أن التبادل النشط للمعلومات أمر أساسي لحماية الوعاء الضريبي لكل بلد.

٣٧- واعتبر المحاورون وبعض المندوبين أن التعاون فيما بين الجنوب والجنوب يشكل ترتيباً مؤسسياً رئيسياً لتوسيع نطاق التغطية الضريبية بوجه عام. وأشار بعض المندوبين إلى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإلى خطة عمل أديس أبابا بوصفها مثالين على الجهود المؤسسية الكبرى القائمة التي يمكن المضي في تعزيزها لزيادة التعاون وتحسين التغطية الضريبية.

٣٨- وتساءل مندوب بشأن أفضل الطرق الكفيلة بتنسيق الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الرقابة والرصد الدوليين فيما يتعلق بالقضايا الضريبية. وسلطت أمانة الأونكتاد الضوء على دورها بوصفها الجهة المسؤولة عن تنسيق الإحصاءات الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في حين شدد عدة مندوبين ومحاورين على أهمية مقاومة المحاولات الرامية إلى حصر التعاون بين الجنوب والجنوب في الأطر القائمة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

### دور المصارف الإنمائية في تعزيز تعبئة الموارد العامة المحلية والتعاون الإنمائي الدولي

٣٩- خلال حلقة النقاش، سلط المحاورون الضوء على الدور الهام والحفاظ للمصارف الإنمائية الوطنية في تعبئة الموارد العامة المحلية لأغراض التنمية المستدامة في البلدان النامية، وذلك عادةً عن طريق سد الثغرات التمويلية التي تخلفها المؤسسات المالية الخاصة ولا سيما فيما يتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة الحجم التي تطول آجال استحقاقها وتتطلب تمويلاً طويلاً الأجل. وتؤدي المصارف الإنمائية الوطنية أيضاً دور الوسيط بين الحكومة والقطاع الخاص، فتقبل المخاطرة وتستثمر في مجالات يكون فيها القطاع الخاص غير مستعد لتنفيذ مشاريع استثمارية بمفرده.

٤٠- وأشار المحاورون أيضاً إلى أن المصارف الإنمائية الوطنية تضع استثماراتها ضمن أفق طويل الأجل، وبالتالي فهي في وضع يحوّلها توفير أدوات تمويل تسمح بتقاسم أفضل للمخاطر في المدى الطويل بين الدائنين والمقترضين على أساس أسعار فائدة أقل مقارنةً بسعر السوق، وذلك لأن هذه المصارف تستفيد من بعض الإعانات التي تقدمها الحكومة. وأشار مندوب إلى الدور الذي تؤديه المصارف الإنمائية الوطنية في تقديم الدعم اللازم لمواجهة التقلبات الدورية والدعم التمويلي الذي تحتاجه شركات الأعمال المتعسرة في أوقات الركود الاقتصادي. ومن الفوائد الأخرى التي توفرها المصارف الإنمائية الوطنية، مساهمتها في الاستثمار في رأس المال الثابت وإحداث فرص العمل في البلدان النامية. وأشار مندوب آخر إلى أن المصارف الإنمائية الوطنية قادرة على تعبئة "رأس مال صبور" (رأس مال طويل الأجل) على الصعيد المحلي، وتحقيق وفورات حجم عن طريق تجميع القروض المخصصة لتمويل مشاريع كبرى ومجدية لتوفير المنافع العامة.

٤١- وناقش المحاورون أيضاً بعض الصعوبات التي تواجهها بعض المصارف الإنمائية الوطنية، وعوامل النجاح الرئيسية، بالاستناد إلى تجارب جنوب أفريقيا والصين ونيجيريا والهند. وأشاروا إلى أهمية تناول هيكل الحوكمة بوصفه عاملاً حاسماً في نجاح المصارف الإنمائية الوطنية، وإلى الحاجة إلى دعمها سياسياً ومواءمة المهام المنوطة بها مع الاستراتيجيات الإنمائية في بلدانها. ولاحظوا أن أوجه القصور في السياسات الوطنية تشكل أيضاً عاملاً يمكن أن يحد من نجاح المصارف الإنمائية الوطنية. وأعرب بعض المشاركين عن الانشغال إزاء المخاطر المرتبطة بالتقيد بالنظم المالية وزيادة نسب الاستدانة كمصدر للتمويل، نظراً لأن المصارف الإنمائية الوطنية لا تخضع لنفس القواعد التنظيمية والرقابية التي تخضع لها المصارف التجارية. وأعرب بعض المشاركين عن الانشغال أيضاً إزاء الآثار المحتملة للقروض على البيئة والتنمية المستدامة في حال عدم امتثال المصارف الإنمائية الوطنية لنفس المعايير البيئية الدولية. واقترح مندوب أن تستفيد المصارف الإنمائية الوطنية من تجارب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

٤٢- وأفاد بعض المحاورين بأن الاحتياجات من التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كبيرة. لذا يمكن للمصارف الإنمائية، الوطنية والمتعددة الأطراف، أن تؤدي دوراً رئيسياً في التنمية عن طريق توفير التمويل الطويل الأجل مباشرة من مصادرها الخاصة، وذلك بالاعتماد على مصادر جديدة وحشد المزيد من الموارد، بما في ذلك الموارد الخاصة، عن طريق التمويل المشترك للمشاريع مع شركاء آخرين. وذكرت المصارف الإنمائية الوطنية في جنوب أفريقيا والصين مثلاً على الولاية الأوسع نطاقاً التي يمكن أن يُعهد بها إلى المصارف الإنمائية الوطنية، وعلى التعاون الذي يمكن أن تقيمه، على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف، مع مصارف إنمائية أخرى إقليمية أو متعددة الأطراف. وأشاروا إلى أن المصارف الإنمائية الوطنية باستطاعتها أن تساعد في سد ثغرات التمويل على الصعيد الإقليمي وفي تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان أخرى في إطار استراتيجيتها الأوسع نطاقاً للتعاون الإنمائي بين الجنوب والجنوب. ولاحظ أحد المندوبين أن المصارف الإنمائية الوطنية والمتعددة الأطراف يمكن أن تؤدي دور مركز للمعارف لمساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها في مجال وضع استراتيجيات التنمية والتخطيط في المدى البعيد.

٤٣- ولاحظ بعض المحاورين والمشاركين أنه على الرغم من أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قادرة على أن تؤدي دوراً حاسماً في المساعدة على تلبية احتياجات البلدان المنخفضة الدخل من القروض لتمويل مشاريع طويلة الأجل بمعدلات مدعومة، فإن الموارد المتاحة لتمويل التنمية بشروط ميسرة غير كافية لمساعدة هذه البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة. لذا تبرز الحاجة إلى إيجاد مصادر جديدة لتمويل التنمية وإلى إصلاح هيكل إدارة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على نحو يكفل تنمية قاعدة مواردها الخاصة من رأس المال والحد من القيود المفروضة على قدراتها في مجال الإقراض على أساس قاعدة مواردها الخاصة. وتشكل التطورات الأخيرة، مثل إنشاء المصرف الإنمائي الجديد والمصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية، خطوات إيجابية في ذلك الاتجاه. وأشار أحد المحاورين إلى أن نظام الملكية في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف له تبعات وآثار على حيز السياسات العامة المتاحة لدى البلدان الأعضاء فيها. لذا يجب أن يفضي هيكل الإدارة في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، الموجودة والجديدة، إلى إدماج جميع البلدان النامية ودعم جهودها.



## تحديث المساعدة الإنمائية الرسمية ودور أدوات التمويل المختلط

٤٤ - ناقش المحاورون وعدد من المشاركين الاتجاهات الحديثة والتطورات الأخيرة فيما يتعلق بأطر المساعدة الإنمائية الرسمية، وشددوا على أن مشهد تمويل التنمية المستدامة آخذ في التغير، وأن الاحتياجات من التمويل بلغت مستويات غير مسبوقة. وقال المحاورون إن هذا المشهد الجديد يقتضي الأخذ بنهج جديد يقوم على أساس الخليط المناسب من السياسات العامة لتمويل التنمية المستدامة. وأكد بعض المحاورين أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تؤدي دوراً هاماً في تمويل التنمية، وبخاصة في حالة أقل البلدان نمواً التي تعتمد أكثر من غيرها على المساعدة الإنمائية الرسمية كمصدر لتمويل التنمية والتي يكون فيها الوعاء الضريبي محدوداً وبقل حجم الإيرادات العامة بكثير عن الاحتياجات من التمويل. وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدى ٣٧ بلداً من أقل البلدان نمواً. ورغم الإقرار بضرورة زيادة الموارد بهدف تنفيذ خطة التنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، فإن المستوى الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال بعيداً كل البعد عن مستوى الوعد المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة.

٤٥ - وأشار أحد المحاورين، في معرض حديثه عن المشاكل والقيود التي تنطوي عليها النهج المتبعة لقياس المساعدة الإنمائية الرسمية وعن سبل تحديث هذه النهج، إلى أن جزءاً كبيراً من المساعدة الإنمائية الرسمية يُنفق حالياً في البلدان المانحة، مثلاً لتغطية التكاليف التي تتحملها البلدان المانحة (فيما يتصل باللاجئين) والتي بلغت نسبة ١١ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية عام ٢٠١٦. ومن المشاكل التي تطرحها التعاريف القائمة للمساعدة الإنمائية الرسمية، الحساب المزدوج وطابع التمويل المرتبط بالمناخ باعتباره تمويلاً إضافياً. وبيّن أحد المشاركين النهج الذي تتبعه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إزاء تحديث العناصر المكونة للمساعدة الإنمائية الرسمية، من قبيل الإفراض بشروط ميسرة، وأدوات القطاع الخاص، والسلام والأمن، والتكاليف التي تتحملها الجهات المانحة، التي تندرج ضمن مجموع الدعم الرسمي المقدم لإطار التنمية المستدامة. والهدف من ذلك هو تكوين صورة أشمل لتدفقات الموارد الموجهة إلى تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية. ولاحظ أن تدفقات الموارد الموجهة إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحقيق التنمية فيها عنصر مهم، لكنه لم يُحظ حتى الآن بالقدر الكافي من الاهتمام. واقترح أن يضطلع الأونكتاد بالعمل المطلوب، باعتبار أنه مؤهل بحكم ولايته للنهوض بالعمل في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب. وأثار مندوب مسألة إعادة النظر في معايير الأهلية المعتمدة في حالة البلدان المتوسطة الدخل التي ترغب في الحصول على تمويل بشروط ميسرة، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، بغية تجنب خطر الوقوع فيما يسمى فخ الدخل المتوسط أو التخفيف من أثره.

٤٦ - وأبرز أحد المحاورين دور أدوات التمويل المختلط في المساعدة على سد الفجوة الواضحة في التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما جاء في خطة عمل أديس أبابا، فإن التمويل المختلط هو آلية تجمع بين التمويل العام بشروط ميسرة، بما يشمل المساعدة الإنمائية الرسمية، والتمويل بشروط غير ميسرة من مصادر عامة أو خاصة ويهدف إلى تحفيز أو حشد تمويل إضافي لأغراض التنمية. وأكد بعض المحاورين على أن هذا النهج ينطوي على مجموعة من القيود لأنه يعني استخدام التمويل الدولي العام لإعانة الاستثمارات الخاصة. وتساءلوا عما إذا كان هذا النهج يتيح الاستخدام الأفضل للموارد المالية المحدودة المتاحة بشروط ميسرة، من قبيل المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٧ - وأكد أحد المحاورين أن تقييم أثر التمويل المختلط على التبعة الفعالة للموارد المالية لأغراض التنمية يطرح مجموعة من الصعوبات المرتبطة مثلاً بعدم وجود تعريف مشترك للتمويل المختلط ومنهجية مشتركة لقياس الأثر الإنمائي لأدوات التمويل المختلط. وأثار محاور آخر شواغل مماثلة فيما يتعلق بمجموع الدعم الرسمي المقدم لأغراض التنمية المستدامة وتحديث المساعدة الإنمائية الرسمية وطابعها الإضافي، مؤكداً الحاجة إلى التوصل إلى بناء توافق في الآراء بشأن إطار شفاف للقياس يعتمد منهجية واضحة ومنفصلة لحساب التكاليف والفوائد الطويلة الأجل التي تنطوي عليها الأنواع المختلفة للتدفقات المالية وأدوات التمويل، ولتقييم أثرها الإنمائي الحقيقي. والاستمرار في التعاطي مع المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية على أساس طابعها الإضافي والخطر الممكن الذي يتمثل في اتخاذ البلدان المانحة إجراءات لتقليص مخصصات المعونة، عن طريق الاستعاضة عن المساعدة الإنمائية الرسمية بأشكال أخرى من التمويل ضمن مجموع الدعم الرسمي المقدم لإطار التنمية المستدامة، يمكن أن يشكل عاملاً إضافياً يقوّض التقيد بالهدف الذي رسمته الأمم المتحدة والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأشار أحد المحاورين إلى أن الشواغل القائمة تتعلق بصعوبة التوصل إلى إيجاد فهم واضح ودقيق لعنصر التبعة، من حيث دوره التمويلي والإنمائي الأوسع نطاقاً ومن حيث فعاليته، وذلك بالإضافة إلى عدم وجود أدلة تجريبية كافية وتقييم مستقل بشأن مشاريع التمويل المختلط. وبوجه عام، لا يوجد إلا أدلة قليلة تؤكد أن التمويل المختلط يفضي دائماً إلى حشد موارد مالية إضافية. فالتمويل المختلط يمكن أن يفضي، بفعل حوافز مقصودة أو غير مقصودة، إلى توجيه موارد التمويل نحو وجهة معينة أو إلى تحويل وجهة الموارد العامة، مثل المساعدة الإنمائية، عن الاستخدامات الأساسية التي وُضعت من أجلها.

٤٨ - وقدم المحاورون توصيات تهدف إلى تحسين استخدام أدوات التمويل المختلط لأغراض التنمية، ومن بين هذه التوصيات العمل على وضع تعريف مشترك للتمويل المختلط بهدف تجنب اللبس، وذلك مثلاً بالاستناد إلى المبادئ الخمسة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بخصوص التمويل المختلط؛ وتحسين نظم الإبلاغ لتجنب الحساب المزدوج فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المختلط؛ ومواصلة الجهود لوضع إطار منهجي شفاف وفعال للإبلاغ عن مختلف أنواع التدفقات المالية الموجهة إلى التنمية؛ وإجراء تقييم مستقل للأثر الإنمائي للتمويل المختلط وجمع الأدلة ذات الصلة.

٤٩ - واتفق المحاورون وبعض المشاركين على ضرورة تعزيز الشفافية بشأن مشاريع التمويل المختلط ودعوا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد، بغية إدارة الخصوم العرضية، من جانبي المدينين والدائنين، إدارة أفضل. وبيّن بعض المحاورين كيف أن الشروط المتعلقة بالتمويل المختلط عادة ما يُتفاوض عليها في ظروف غامضة، تحت ستار الاتفاقات التعاقدية القائمة، وغالباً ما تخضع لمبدأ السرية. وأضاف مندوب بالقول إن الإجراءات المتصلة بمشاريع التمويل المشترك لا تزال معقدة وتقف حجر عثرة أمام الحصول على الموارد المخصصة، في حين دعا أحد المحاورين إلى وضع إجراءات تعاقد تقوم على مبادئ واضحة وشفافة مؤكداً ضرورة توخي المزيد من الحذر في تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مشدداً على ضرورة إجراء تقييم صحيح للتكاليف الحقيقية لهذه الشراكات على مدى دورة حياتها التعاقدية.

٥٠ - وأثار بعض المحاورين والمشاركين مسألة الأخذ بزمام الأمور فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية وأبدوا شكوكاً حول مدى توافق مصالح القطاع الخاص مع الأولويات الإنمائية الوطنية، وأكدوا من جديد الشواغل المعرب عنها بخصوص المساعدة التي تدفعها مصالح الجهات المانحة. وأثار أحد المشاركين تعقيداً آخر يتمثل في التقليل غير المسبوق لآجال استحقاق القروض، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف خدمة الدين، مشيراً إلى أن هذه الجوانب لا تظهر بوضوح في الترتيبات التعاقدية. وأعرب بعض المشاركين عن الانشغال أيضاً بإزاء الآثار الاقتصادية الكلية الناجمة عن الزيادة في تمويل التنمية، بما في ذلك عن طريق حشد التمويل الاستثماري الخاص، على قدرة البلدان النامية على تحمل الديون في المستقبل. وأفاد أحد المشاركين بأن تقييم محدودية القدرة على تحمل الديون مسألة معقدة. وأشار إلى أن الخصوم العرضية لا يمكن التنبؤ بها في جميع الحالات وأن تركيبة الدين أصبحت تنطوي على مخاطر أكبر بعد أن غدت مرتبطة بمصادر الإقراض الخاصة. وأشار أحد المحاورين إلى عدم وجود آلية دولية لإعادة هيكلة الديون عندما تواجه البلدان أزمات ديون. واختتم بالقول إن المبادئ التي وضعها الأونكتاد لتشجيع الإقراض والاقتراض السياديين بشكل مسؤول تجعله في وضع يؤهله للاضطلاع بالمهمة.

### ثالثاً - المسائل التنظيمية

#### ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥١ - انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، السيد خايمي ميراندا (السلفادور) رئيساً له، والسيد ميزغيبو أمها تيريفي (إثيوبيا) نائباً للرئيس - مقررًا.

#### باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٢ - وأقر فريق الخبراء الحكومي الدولي في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً جدول الأعمال المؤقت، كما يرد في الوثيقة TD/B/EFD/1/1. وبالتالي، كان جدول الأعمال كالاتي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - تمويل التنمية: قضايا مطروحة في مجال تعبئة الموارد العامة المحلية والتعاون الإنمائي الدولي
- ٤ - اعتماد تقرير الاجتماع.

٥٣ - وأثار ممثلو بعض المجموعات الإقليمية شواغل مردها إلى أن جدول أعمال الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية والبرنامج المقترح للدورة ينبغي ألا يحولا دون مراعاة المقترحات التي يتقدم بها الخبراء فيما يتعلق بصياغة التوصيات المتصلة بالسياسات العامة المراعاة الواجبة، وفقاً لمفاهيم نيروبي ولاختصاصات الفريق. وأكد ممثل مجموعة إقليمية أخرى

الدور المتميز للأونكتاد بوصفه الجهة المسؤولة داخل الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة الكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة، ولاحظ أن اختصاصات فريق الخبراء واسعة جداً وأن قضايا أخرى مشمولة في الاختصاصات سيجري تناولها في دورات مقبلة.

### جيم - اعتماد تقرير الاجتماع (البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٤ - وأذن فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية أيضاً، بأن يعد نائب الرئيس - المقرر، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته الأولى بعد اختتام الدورة.

## موضوع الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية والأسئلة الإرشادية ذات الصلة

١- الموضوع:

الديون والقدرة على تحمل الديون والقضايا البنوية المترابطة\*.

٢- الأسئلة الإرشادية:

- (أ) كيف يمكن معالجة مواطن الضعف الحالية التي تعاني منها البلدان النامية إزاء الديون، ومنع أزمات الديون السيادية والأزمات المالية؟
- (ب) كيف يمكن الاستفادة من موارد التمويل بالديون السيادية، الخارجية والمحلية، لتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل؟
- (ج) ما هي التغييرات المؤسسية والتنظيمية والمتصلة بالسياسات العامة، المطلوب إجراؤها على الصعيد الدولي للتحقق من أن هياكل إدارة الاقتصاد العالمي تدعم بشكل أفضل الاستخدام المسؤول للديون، من جانب المقترضين والمقرضين، لتمويل التنمية المستدامة؟
- (د) كيف يمكن تحسين الأطر والأدوات القائمة لضمان إيجاد حلول فعالة ومنصفة وشفافة لأزمات الديون السيادية؟

\* مجال العمل "هاء" و"واو" من خطة عمل أديس أبابا (انظر قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣، المرفق، الفصل الثاني، الفرعان "هاء" و"واو").

## المرفق الثاني

## الحضور\*

١- حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماؤها:

الاتحاد الروسي	زمبابوي
إثيوبيا	السلفادور
الأرجنتين	سوازيلاند
الأردن	السودان
إسبانيا	السويد
إستونيا	الصين
إكوادور	غواتيمالا
ألمانيا	فرنسا
إندونيسيا	الفلبين
إيران (جمهورية - الإسلامية)	كندا
آيرلندا	كوت ديفوار
البرازيل	الكويت
بلجيكا	كينيا
بلغاريا	ليسوتو
بنغلاديش	مدغشقر
بنما	مصر
بولندا	المغرب
تايلند	المكسيك
ترينيداد وتوباغو	المملكة العربية السعودية
تشيكيا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
توغو	ناميبيا
الجبل الأسود	النمسا
الجزائر	نيبال
جزر البهاما	نيجيريا
جمهورية تنزانيا المتحدة	هايتي
جنوب أفريقيا	الهند
جورجيا	الولايات المتحدة الأمريكية
جيبوتي	اليابان
زامبيا	

\* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/EFD/1/INF.1.

- ٢- وحضر الدورة ممثلو عضو المؤتمر التالي:  
الكرسي الرسولي
- ٣- وحضر الدورة ممثلو الدولة المراقبة غير العضو التالية:  
دولة فلسطين
- ٤- ومثّلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:  
دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ  
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي  
مجلس التعاون لدول الخليج العربية  
الاتحاد الأوروبي  
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
منظمة التعاون الإسلامي  
مركز الجنوب
- ٥- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:  
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
اللجنة الاقتصادية لأوروبا  
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي  
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ  
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث  
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- ٦- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المرتبطة بها التالية ممثلة في الدورة:  
منظمة العمل الدولية  
الاتحاد الدولي للاتصالات  
مجموعة البنك الدولي  
منظمة الصحة العالمية  
منظمة السياحة العالمية
- ٧- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:  
الفئة العامة:  
الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية  
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة  
منظمة أوكسفام الدولية